



مجلة الدراسات الإيرانية

Journal for Iranian Studies

مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية ربع سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة الأولى - العدد الثالث - يونيو 2017

تصدر عن



مركز الخليج العربي
للدراسات الإيرانية
AGCIS

www.arabiangcis.org

إيران ومستقبل الميليشيات المسلحة في العراق ما بعد داعش

محمد العراقي

باحث متخصص في العلوم السياسية

شهدت الساحة العراقية عدداً من الجماعات والميليشيات المسلحة بمختلف تلوّناتها وانتتماءاتها، والثابت أن هذه الميليشيات لم تكن وليدة لحظة عابرة في التاريخ السياسي العراقي، بل لعب عديد من الظروف والتحولات التاريخية التي مرت بها العراق دوراً في نشأتها وظهورها وتطورها من مرحلة لأخرى. وعلى الرغم من أن جميع القوى والتيارات العراقية قد أسهمت في بروز ميليشيات مسلحة لعبت دوراً كبيراً في خلخلة الوضع الداخلي العراقي، وكانت سبباً رئيسياً في التأزم الطائفي الذي ما يزال يعاني منه العراق، فإن قوتها وتأثيرها كان متفاوتاً، لا سيما الميليشيات الشيعية التي ازدهرت وانتشرت في مرحلة ما بعد 2003، استناداً إلى مدى تغلغلها داخل الأجهزة الأمنية العراقية ومكانتها داخل تركيبة النظام السياسي وحدود علاقاتها بالمرجعيات الدينية في الداخل والخارج.



يرجع التوجّه نحو العمل المسلّح ضمن الإطار ”الشيعي“ إلى فترات بعيدة في العراق، فنتيجة لأسباب تاريخية ومذهبية اندفع كثیر من الأحزاب والتنظيمات الشيعية إلى تبنّي مفهوم العمل المسلّح ضدّ الدولة بعد حظرها وحرمانها من العمل السياسي، تحديداً خلال فترة حكم حزب البعث، إذ وجد أغلب هذه الأحزاب أن إرباك الأوضاع الداخلية سيُسِّهم في زيادة الضغوط على النظام السياسي في ذلك الحين، مع إمكانية الوصول إلى ثورة شعبية ”شيعية“ قد تقلب نظام الحكم. وقد كانت هذه الفلسفة هي التي حددت إطار العمل السياسي لأغلب الأحزاب الشيعية في العراق.

والواقع أن معدّلات انتشار الميليشيات المسلّحة في العراق تزايدت - بصورة غير مسبوقة - بعد عام 2003، إذ استغلت تلك الميليشيات حالة الفراغ الأمني الذي خلفه الاحتلال الأمريكي للعراق، بجانب عمل أغلبها ضمن أحزاب لها حضورها القوى ضمن العملية السياسية العراقية، واكتسبت مزيداً من القوة نتيجة ارتباطها المباشر بالحكومة تحديداً خلال فترة حكم نوري المالكي الذي أشرف على تشكيل فرق الموت التي مارست أبشع صور القتل والتكميل ضد المدنيين والمعارضين.¹

أولاً: تطوير الميليشيات المسلّحة في العراق واتجاهات ولائها

تعود الّبنية الأساسية لنشأة الميليشيات المسلّحة العاملة في العراق إلى مرحلة ما قبل الحرب الإيرانية-العراقية، وقد مرّت دورة حياة هذه الميليشيات بعدة مراحل، حتى وصلت إلى الصورة التي هي عليهااليوم، ويمكن الإشارة إلى هذا التطور على النحو الآتي²:

1- الجيل الأول: يمثّله فيلق بدر بقيادة هادي العامري، الذي تأسّس في ثمانينيات القرن الماضي بوصفه جناحاً عسكرياً تابعاً للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق بقيادة المرجع محمد باقر الحكيم آنذاك، وقد شَنَّ الفيلق عدداً من الهجمات العسكرية ضدّ قوات الجيش العراقي إبان الحرب الإيرانية-العراقية، إلى جانب عديد من الفصائل الأخرى التابعة لحزب الدعوة وحزب المؤتمر الوطني العراقي.

2- الجيل الثاني: تمثّله الميليشيات المسلّحة التي ظهرت في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003، ويأتي على رأسها: جيش المهدي وعصائب أهل الحق وسرايا اليوم الموعود وحركة النجباء وحزب الله تنظيم العراق وكتائب أبو الفضل العباس وغيرها، ويطلق عليهم اسم ”المقاومة الإسلامية في العراق“، علمًا بأنّ كثيراً منها شهد انشقاقات وتشظّياً أحالها إلى عدة فصائل، كما هو الحال مع جيش المهدي الذي انقسم

إلى ثلاث فصائل مسلحة: سرايا السلام بقيادة مقتدى الصدر، وعصائب أهل الحق بقيادة قيس الخزعلي، وحركة النجباء بقيادة أكرم الكعبي.

3- الجيل الثالث: بُرِزَ عَلَى السَّاحَةِ بَعْدَ ظَهُورِ تَنظِيمِ دَاعِشِ، وَيَمْثُلُهُ أَغْلَبُ الْفَصَائِلِ الْمُنْضُوِيَّةِ تَحْتِ اسْمِ "الْحَشَدِ الشَّعْبِيِّ" الْيَوْمِ، وَمِنْهَا: كَاتِبُ الْإِمَامِ عَلِيِّ وَسَرَايَا عَاشُورَاءِ وَكَاتِبُ سَيِّدِ الشَّهَادَةِ وَكَاتِبُ الْغُصْبِ وَغَرِّهَا، وَبِصَالِ عَدُدُهَا إِلَيْهِ، أَكْثَرُ مِنْ 61 فَصَلَّاً مُسْلِمًا.

وفضلاً عما تقدم ذكره، برزت ميليشيات شيعية أخرى على الساحة العراقية في مرحلة ما بعد ظهور داعش كما هو موضح بالجدول رقم (١).

جدول رقم (١) يوضح أبرز الميليشيات الشيعية التي برزت على الساحة العراقية في مرحلة ما بعد ظهور تنظيم داعش^(٣)

الاسم	القيادة	منطقة العمل	المرجعية	م
كتائب جند الإمام	أحمد الأسد	العراق-قاطع الأنبار وصلاح الدين	إيران — خامنئي	1
فرقة العباس القتالية	ميثم الزبيدي	العراق-النخيب-الموصل	العراق — السيستاني	2
كتائب النخبة والغيث الحيدري - حزب الدعوة - تنظيم الداخل عبد الكريم العزيري	مناف الحسيني	العراق-الأنبار	إيران — خامنئي	3
لواء علي الacker- منظمة العمل الإسلامي	علي الحمداني	العراق-النخيب	إيران — صادق الشيرازي	4
لواء الشباب الرسالي	ميثم العلاق	العراق-كريلاء	العراق — محمد علي اليقوبي	5
لواء أنصار المرجعية	حميد الياسري	العراق-سامراء	العراق — السيستاني	6
جيش المختار	واشق البطاط	العراق-سوريا	إيران — خامنئي	7
فيلق الوعد الصادق	عمار الحداد	العراق-سوريا	إيران — خامنئي	8
كتائب قمر بنى هاشم	أبو طالب المياحي	العراق- الأنبار	العراق — كمال الحيدري	9
حزب الله الثائرون	رحمان الجزائري	العراق- حزام بغداد	لبنان حسن نصر الله، محمد الكوثراني	10
كتيبة عمار مغنية - كتائب حزب الله العراقي	سعد الفلاوي	العراق - الأنبار	لبنان حسن نصر الله	11

الاسم	م	القيادة	منطقة العمل	المرجعية
لواء قاصم الجبارين	12	محمد الموسوي	العراق-التخيب	إيران — خامئني
لواء الإمام القائم	13	طالب العلوي	العراق - حزام بغداد	إيران — خامئني
كتائب أئمة البقيع	14	جهاد التميمي	العراق	إيران — خامئني
حركة أنصار الله الأفقاء	15	حيدر الغراوي	العراق-حزام بغداد	إيران — خامئني
لواء المنتظر	16	داعر الموسوي	العراق - حزام بغداد	العراق — السيستاني
كتائب ثائر الله	17	وليد الحلبي	العراق - حزام بغداد	إيران — خامئني
كاتب الفصاص	18	عبد الله اللامي	العراق - سامراء	إيران — خامئني
كتائب أشبال الصدر	19	محمد حسين الصدر	العراق - سامراء	إيران كاظم الحاثري
كتائب ثائر الحسين	20	حسان الشاهيندر	العراق - التخيب	إيران — خامئني
كتائب مالك الأشتر	21	جعفر عباس الموسوي	العراق - حزام بغداد	إيران — خامئني
كتائب الدماء الزكية	22	مؤيد علي الحكم	العراق - حزام بغداد	العراق — السيستاني
لواء ذو الفقار	23	حسين التميمي	العراق - حزام بغداد	العراق — السيستاني
حركة الإبدال	24	جعفر الموسوي	العراق - حزام بغداد	إيران — خامئني
كتائب مسلم بن عقيل	25	أحمد الفروطسي	العراق - حزام بغداد	العراق — السيستاني
لواء أنصار المهدي	26	ناجي الحلفي	العراق - حزام بغداد	العراق — السيستاني
لواء المؤمل	27	سعد سوار	العراق	إيران — خامئني
كتائب العدالة	28	سمير الشيخ علي	العراق - حزام بغداد	العراق — السيستاني
كتائب الفتح	29	كاظم السيد علي	العراق - حزام بغداد	إيران — خامئني
كتائب سرايا الزهراء	30	ممતاز الحيدري	العراق - حزام بغداد	العراق — السيستاني
حركة العراق الإسلامي	31	جمال الوكيل	العراق - حزام بغداد	إيران — صادق الشيرازي
العتبة الحسينية - لواء علي الابكر	32	عبد المهدي الكربلاوي	العراق - حزام بغداد، بيجي، كركوك، الأنبار، القيارة	العراق — السيستاني
لواء زينب العقلية	33	حسن الشكرجي	العراق - حزام بغداد	إيران — خامئني
لواء الطلف	34	مصطففي الموسوي	العراق - حزام بغداد	إيران — خامئني

الاسم	القيادة	منطقة العمل	المرجعية	م
كتائب الإمام الغائب	محمد اللامي	العراق - حزام بغداد	إيران آية الله خامنئي	35
كتائب القيام الحسيني	محمد الخفاجي	العراق - حزام بغداد	إيران آية الله خامنئي	36
كتائب درع الولاية	علاء مهلهل	العراق - حزام بغداد	إيران - خامنئي	37
كتائب القارعة	أحمد الزاملبي	العراق - حزام بغداد	العراق - السيستاني	38
كتائب يد الله	أحمد الساعدي	العراق - حزام بغداد	إيران - خامنئي	39
كتائب بقية الله	مصطففي العبيدي	العراق - حزام بغداد	إيران - خامنئي	40
كتائب الشبيبة الإسلامية	مصطففي الموسوي	العراق - حزام بغداد	إيران - خامنئي	41
كتائب جمعية آل البيت	موسى الحسني	العراق - حزام بغداد	إيران - خامنئي	42
كتاب الطفل الرضيع	وسام الحيدري	العراق - حزام بغداد	العراق - كمال الحيدري	44
سرايا المختار التقى	عبد المهدي الكربلاوي	العراق - حزام بغداد	العراق - السيستاني	45
سرايا لواء السجاد	عبد المهدي الكربلاوي	العراق - حزام بغداد	العراق - السيستاني	46
كتائب وعد الله	سامي المسعودي - نائب رئيس الوقف الشيعي	العراق - حزام بغداد	العراق - السيستاني	47
كتاب الغوث الأعظم	فراس العلاق	العراق - حزام بغداد	العراق آية الله السيستاني	48
كتائب بابلدون	ريان الكلذاني	العراق - حزام بغداد- الموصل	تم إنكارها من قبل البطريركية الكلمانية	49
الحشد الشعبي	حنين القدو	العراق - الموصل - سهل نينوى	-----	50

بجانب هذه التعددية المفرطة تنازع الميليشيات المسلحة العاملة في العراق الولايات ليزداد وضعها تعقيداً، فهي من جهة تدين بالولاية العامة للولي الفقيه علي خامنئي، بوصفه القائم بأمر المسلمين حتى ظهور المهدى. وبما أنه يمثل المهدى فإن أوامرها لا تخضع للنقاش أو الاستفسار بوصفها أوامر إلهية واجبة التنفيذ، ولعل هذا ما أشار إليه علي خامنئي في كثير من المناسبات عندما كرر باستمرار أن مهمة هذه الميليشيات لا تقتصر على العراق، وإنما واجبها نصرة "المظلومين" على امتداد الشرق الأوسط والعالم.⁽⁴⁾

كما أن هذه الميليشيات من جهة أخرى ترتبط بصورة أو بأخرى بالمؤسسات العسكرية العراقية (وزارتي الدفاع والداخلية) التي ترتبط بدورها برئيس الوزراء حيدر العبادي، القائد العام للقوات المسلحة، خصوصاً بعد صدور قانون هيئة الحشد الشعبي والمؤسسات التابعة له، إذ أصبح لأغلب هذه الميليشيات توصيف قانوني ينظم عملها لكونها جميعاً تعمل الآن في الساحة العراقية تحت اسم "الحشد الشعبي" أو "المقاومة الإسلامية". وعليه يظهر لنا أن الميليشيات المسلحة بوضعها الحالي لها مرجعيات أساسيات:

أ- المرجعية السياسية: المتمثلة في ارتباطها بالدولة العراقية وسلطتها التي يمثلها رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي بوصفه قائداً عاماً للقوات المسلحة العراقية.

ب- المرجعية الدينية: المتمثلة في ولائها للولي الفقيه في إيران علي خامنئي. وتتجدر الإشارة إلى بعض الاستثناءات في ما يتعلق بالارتباط العقدي لهذه الميليشيات وولائها للمرجعية في إيران، وهي سرايا السلام، وسرايا عاشوراء، وفرقة العباس القتالية، ولواء علي الأكبر، اللاتي يدين بالولاء للمراجع الدينية في العراق، فالأخيرة ترتبط بالسيد مقتدى الصدر، والثانية بالسيد عمار الحكيم، والثالثة بمرجعية النجف.⁽⁵⁾

ثانياً: الانتشار الإقليمي للميليشيات المسلحة العراقية

لم يقتصر نطاق عمل الميليشيات الشيعية المسلحة على داخل العراق فحسب، بل تعداه ليشمل مديّات أخرى خارج العراق، ونشير إلى أهم المناطق التي تعمل فيها هذه الميليشيات على النحو الآتي:

1- الساحة السورية: نشطت الميليشيات الشيعية على الساحة السورية قبل العراقية، مثل: كتائب الأمام علي وكتائب أبو الفضل العباس وحركة النجباء وغيرها، إذ مثّلت الأحداث في سوريا حافزاً لتشكيلها وممارسة نشاطها، لا سيما بعد أن أعرّب رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي عن تأييده للرئيس السوري بشار الأسد. وتسهيله وصول الميليشيات المسلحة إلى سوريا بدءاً من عام 2012، خوفاً من انتقال عدو الأحداث إلى العراق، أو انتصار المعارضة ذات الأغلبية السنّية في سوريا وتتأثير ذلك على ميزان القوى في العراق نفسه، وهو التصور الذي عزّزه تصاعد موجة الاحتجاجات في المناطق ذات الأغلبية السنّية في العراق في أواخر عام 2012⁽⁶⁾.

وقد رحب الرئيس السوري بهذه الكتائب ففتح لها الباب واسعاً للدخول إلى سوريا، فشكّلوا مع نظرائهم السوريين خليطاً من المقاتلين المنتشرين في مناطق عدّة بحجّة حماية المقدسات والأماكن الدينية، ثم أصبحت هذه الميليشيات تقاتل على الخطوط الأمامية

في مناطق بعيدة من الدوائر الشيعية والأماكن الدينية المقدّسة، وأصبحت سوريا عموماً أرضاً خصبة لمقاتلي هذه الميليشيات الموجودة هناك لفرض سيطرتها في ميدان الصراع العسكري، وبحلول منتصف عام 2014 أصبحت الأدوات والشعارات السياسية والدينية الشيعية واضحة للعيان، وصارت جزءاً من المشهد السوري⁽⁷⁾.

2- الساحة اليمينية: في اليمن شمل نشاط بعض الميليشيات العراقية تقديم الدعم اللوجستي في مجال الاستشارة والتدريب لميليشيات الحوثي، كما أعلن بعضها الآخر استعداده لساندة الحوثيين في اليمن والقتال إلى جانبهم في مواجهة عمليات عاصفة الحزم التي ينفذها التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية، ومن أبرز هذه الميليشيات كتائب حزب الله في العراق، ومنظمة بدر، وعصائب أهل الحق، وحركة النجباء، وسرايا الخرساني، وكتائب الإمام علي، وكتائب سيد الشهداء، وحركة العراق الإسلامية، وغيرها⁽⁸⁾.

ووصل التعاون بين الطرفين إلى حد زiyارة وفد من الحوثيين لبغداد في سبتمبر 2016، والتقووا خلال هذه الزيارة قادة الميليشيات في العراق، وكان الغرض من الزيارة تبادل الخبرات والتجارب العسكرية ونقلها إلى اليمن، ومن الشخصيات التي التقاهما وفد الحوثيين قادة الحشد الشعبي بالعراق، أمثال أبو مهدي المهندس وهادي العامري وقيس الخزعلي. وببحث الجانبان خلال اللقاء المطول وضع استراتيجية مشتركة للتعاون مع الحوثيين في التصدي للتحالف العربي وتنفيذ عمليات مشتركة في اليمن، وكشفت المصادر أن ”قادة الميليشيات اتفقوا مع وفد الحوثيين على البدء بإعداد فصيل تابع لميليشيا الإمام علي لإرساله إلى اليمن، كخطوة أولى لهذا التعاون“، دون أن يوضح كيفية وآلية انتقالها، وما إذا كانت حكومة حيدر العبادي ستُقر ذلك. وجدير بالذكر أن الحكومة العراقية كانت أهدت الوفد الزائر مساعدة مالية قدرها 50 مليون دولار، في وقت يشهد فيه العراق أزمة اقتصادية خانقة بفعل العمليات المسلحة وما رافقها من موجة نزوح هائلة⁽⁹⁾.

3- المملكة العربية السعودية: مع الوقت وجد الإيرانيون أن جنوب العراق بالقرب من الحدود السعودية العراقية منطقة حيوية يمكن استغلالها لفتح جبهة جديدة ضدّ المملكة، وبالفعل نجحت قوات الحرس الثوري الإيراني في جعل مدينة السماوة العراقية قاعدة دعم لوجستي واستخباراتي تستهدف الأراضي السعودية، وذلك من خلال ميليشيا حزب الله التابعة له، فضلاً عن استغلالها في تفزيذ مهام التجسس والاستطلاع عبر الحدود السعودية-العراقية، وتحديداً في مناطق السلمان وأم العشوش، كما استغلّت تلك المنطقة

منصةً لإطلاق بعض الصواريخ إلى داخل الأراضي السعودية، وأعلنت ميليشيات حزب الله مسؤوليتها عن ذلك.

كذلك نفذت منظمات المجتمع المدني التابعة لهذه الميليشيات عمليات تشهير ضدّ السعودية من خلال التظاهرات أو النشاطات الداعية إلى مقاطعة البضائع السعودية، مما يشير إلى الدور الواسع الذي تلعبه هذه الميليشيات داخل العراق سياسياً وأمنياً، وحتى اجتماعياً، وجدير بالذكر أن المؤسسات الاقتصادية للحرس الثوري الإيراني حصلت على كثير من العقود الاستثمارية، وتحديداً في مجال استصلاح الأراضي الزراعية في مدن السماوة والناصرية المحاذية للحدود السعودية خلال فترة حكم نوري المالكي، وبدلاً من استصلاح هذه الأراضي واستغلالها اقتصادياً حولها لحرس الثوري الإيراني منصةً زرع فيها كثيراً من أجهزة التجسس والاستخبارات والتتجسس على الحدود السعودية⁽¹⁰⁾.

4- مملكة البحرين: لم تكن البحرين بمنأى عن تأثير هذه الميليشيات، فقد أعلنت السلطات البحرينية في يوم 27 من مارس 2017 عن اعتقال خلية مسلحة كانت تستهدف تنفيذ عمليات مسلحة في العاصمة المنامة، وأشار التقرير الصادر عن وزارة الداخلية البحرينية إلى أن أغلب أعضاء الخلية كانوا تلقوا تدريباً عسكرياً على يد ميليشيا حزب الله العراقي، وفي نفس السياق أكدّ زعيم عصائب أهل الحق قيس الخزعلي أن التجربة العراقية أثبتت عدم كفاية العمل الدبلوماسي والسياسي لتحقيق النتيجة المرجوة، وأضاف: "هذه رؤيتنا من البداية لما يجري في البحرين، ونعتقد أنه عندما يتصدّى أبناء البحرين وشعب البحرين لطريق ذات الشوكة ويجد العدو قوة تقف أمامه فلن يستطيع أن يقهرها، وسينصح وتأتي الحلول المنصفة"، ومن جانبه أكدّ الأمين العام لكتائب سيد الشهداء (إحدى الفصائل المنضوية تحت لواء الحشد الشعبي) أبو آلاء الولائي أن ما سماه "تمادي سلطات البحرين" هو نتيجة لقصیر المجتمع الدولي تجاه الشعب البحريني، معتبراً أن سحب الجنسية عن الشيخ عيسى قاسم انتهاك سافر لحقوق المواطن، مضيفاً: "نحن اليوم ومن أرض العراق المقاوم نحذر من سياسة الأنظمة الخليجية القمعية"⁽¹¹⁾.

5- الكويت: بعد تصاعد حدة الخلاف في الآونة الأخيرة بين العراق والكويت حول موضوع خور عبد الله، اتخذت الميليشيات العراقية المسلحة موقفاً تصعيدياً حيال الأزمة، فحركة النجباء (إحدى الميليشيات المنضوية ضمن الحشد الشعبي) هددت باتخاذ مواقف حازمة حيال الكويت في حال تعديها على السيادة العراقية، وطالبت حكومة العبادي بـ"بيان موقفها الصريح من قضية خور عبد الله وبيان مواقف دول الجوار من التعدي على سيادة

الأراضي العراقية“، متعهدةً بـ“عدم السكوت على أي اعتداء أو تجاوز على أراضي العراق الحدودية، وسيكون لها موقف آخر حال كانت الحكومة غير قادرة على ذلك“⁽¹²⁾.

6- تركيا: حذرت تركيا من تسليم الموصل لميليشيات الحشد الشعبي، مؤكدة أن تلك الميليشيات تشبه تنظيم داعش، وأن سيطرتها على المدينة ستخلق “حرباً طائفية كبيرة“، وقال نعمان قورتولوش نائب رئيس الوزراء والمحتجز باسم الحكومة التركية في مقابلة تليفزيونية لإحدى المحطات التركية: “يجب أن لا ندعو تنظيم إرهابياً إلى الموصل للمشاركة في تحريرها من تنظيم إرهابي آخر، علينا أن لا نترك المدينة لسيطرة الحشد الشعبي أو حزب العمال الكردستاني الإرهابيين وامتدادهما السوري ووحدات حماية الشعب الكردية بدعوى تحريرها من قبضة داعش“⁽¹³⁾. وكانت قيادات الميليشيات المسلحة توعّدت بالوجود التركي في معسكر بعشقة أكثر من مرة بحجّة كونها قوات احتلال، فقد أشار أبو مهدي المهندس إلى أن مشاركة الحشد الشعبي في معارك الموصل جاءت لعدم تحولها إلى قاعدة تركية، كما أشار جواد الطليباوي القيادي في الحشد الشعبي، إلى أنه “بعد تحرير مدينة الحضر فإن وجهتنا القادمة هي قضاء الباغ والحدود العراقية السورية، من أجل وضع حدًّا للتجاوزات التركية على أرض العراق“⁽¹⁴⁾.

7- ميليشيات عراقية ذات أدوار خارجية: يضاف إلى ما تقدّم افتتاح الميليشيات العراقية معسكرات للتدريب والدعم اللوجستي، لها أسماء تحمل دلالات ومعانٍ لا ترتبط بالعراق، بل تتعدي ذلك إلى دول عربية أو إقليمية، بشكل يشير بوضوح إلى أن مهمة المقاتلين لن تكون داخل العراق فحسب، كما هو الحال بالنسبة إلى تنظيم داعش، ففي بابل مثلاً يوجد معسكر البقيع، وفي النجف معسكر خاص يحتوي على نحو 500 عنصر من الميليشيات بينهم كوبيتيون وبحرينيون يُعرف باسم “أحرار المنامة“، وفي واسط معسكر كبير قرب حي سكني في مدينة الكوت يطلق عليه “جنود الإمام علي خامنئي“، وأخر في مدينة بييجي في محافظة صلاح الدين يُعرف باسم “الشهيد حميد تقوى“، وهو أرفع جنرال إيراني قُتل في العراق عام 2015 في معارك تكريت“⁽¹⁵⁾.

إن تطورات الأحداث أشرّت إلى مدى الدور المؤثّر الذي تلعبه هذه الميليشيات في ساحات أخرى، والذي يأتي متماهياً مع الدور الإيراني في المنطقة، فعلى الرغم من أن أغلب الميليشيات نفى ضلوعه في عملية اختطاف الصيادين القطريين في الصحراء العراقية العام الماضي، أعلنت ميليشيات حزب الله تنظيم العراق مسؤوليتها عن اختطافهم، بعد إطلاق سراح بعض عناصر حزب الله اللبناني من الذين وقعوا أسرى في

يد جبهة فتح الشام (جبهة النصرة سابقاً)، وعلى الرغم من إعلان رئيس الوزراء العراقي أن هؤلاء الصيادين دخلوا بصورة رسمية إلى داخل العراق، فإن عملية اختطافهم أشرت بشكل خطير إلى مدى تغلغل هذه الميليشيات داخل الأجهزة الأمنية العراقية، كما أن الجهة التي نفذت عملية الاختطاف أعلنت أنها نفذت هذه العملية بناءً على أوامر من الحرس الثوري الإيراني والمخابرات الإيرانية، وهو ما قد يلحق ضرراً كبيراً بسمعة وسيادة الدولة العراقية، وهو ما أشار إليه رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي في مؤتمر صحفي بعد إطلاق سراح الصيادين، علمًا بأن عملية الاختطاف هذه لم تكن الأولى من نوعها، فقد سبقتها عملية اختطاف 18 عاملاً تركياً في سبتمبر 2015، فضلاً عن خطف سبعة طلاب عراقيين في 10 مايو 2017 في بغداد، بسبب نشاطهم المدنى في المظاهرات المطالبة بمحاسبة الفاسدين ومدنية الدولة.

وقد عملت القيادة الإيرانية منذ احتلال العراق على استثمار فرص بسط النفوذ على مصادر القرار السياسي والأمني والاقتصادي والديني في العراق والمنطقة، ونفذت سياسة فاعلة مكنتها من تحقيق مشروعها في العراق، إذ قال مدير الاستخبارات الوطنية الأمريكية دان كوتيس، إن إيران أرسلت آلاف الميليشيات العراقية والأفغانية والباكستانية إلى سوريا واليمن والعراق، ووفقًا لتليفزيون صوت أمريكا أكد كوتيس خلال الاجتماع السنوي للجنة الأمن بمجلس الشيوخ الأمريكي، أن إيران لديها 10 آلاف عنصر من الميليشيات العراقية والأفغانية والباكستانية، دربتهم وسلحتهم للقتال في العراق وسوريا، وخلال هذا الاجتماع الذي حضره قادة الأجهزة الأمنية والاستخبارات الأمريكية قال كوتيس إن إيران تهدّد الأمن الدولي وإنها على الرغم من الاتفاق النووي الذي أبرمته مع القوى العظمى السبت ما زالت تحافظ بقدراتها النووية. وجدير بالذكر أن قوات الحرس الإيراني أنشأت مراكز لتدريب الميليشيات الخارجية يديرها فيلق القدس وتنتشر في أنحاء مختلفة من إيران، ويجري فيها تدريب عناصر الميليشيات الطائفية من سوريا واليمن ولبنان والعراق وأفغانستان والبحرين⁽¹⁶⁾.

من خلال ما تقدّم يمكن القول إنه بعد تحويل أغلب هذه الميليشيات إلى مؤسسة رسمية ضمن الحشد الشعبي تابعة لوزارة الدفاع العراقية، أصبح وضعها القانوني يؤهّلها للاضطلاع بأدوار واسعة خلال المرحلة المقبلة، وأن تكون لها كلمة في الفوضى الجغرافية المحتملة في الشرق الأوسط. في هذا الإطار يمكن فهم دوافع إيران في تعين إيراج مسجدي سفيرًا جديداً لها في العراق، وهو أحد قيادات الحرس الثوري الإيراني ومستشار

قاسم سليماني، وأدى دور المشرف العسكري على معارك الفلوجة وتكريت وجرف الصخر، فضلاً عن تقديم الاستشارات العسكرية لقيادات الحشد الشعبي في معارك الموصل. وقد يفهم اختيار مسجدي ذي الخلفية العسكرية في ضوء تصاعد الضغوط الأمريكية على إيران في العراق، إذ أشار إيرج مسجدي في أكثر من مناسبة إلى أن العراق يمثل خط الدفاع الأول عن إيران، وأن الدخول إلى مدينة الفلوجة هدفه أن تبقى إيران مركزاً للتشييع في العالم، وأنه لو لا إيران وفيق القدس لما تمكّن بشار الأسد من الصمود حتى الآن⁽¹⁷⁾. من ثم فإنّه بتعيين هذه الشخصية العسكرية تسعى إيران لإحكام سيطرتها بصورة أكبر على هذه الميليشيات أولاً والعراق ثانياً، خشيةً من أي تطورات إقليمية جديدة تُفرزُها مرحلة ما بعد داعش.

ثالثاً: علاقة إيران بميليشيات المسلح في العراق

على الرغم من أنّ أغلب الآراء والأفكار يذهب باتجاه المواءمة السياسية والعسكرية بين تأسيس الحشد الشعبي وسقوط مدينة الموصل بيد تنظيم داعش، فإن التدقّيق في الخطوط العامة للاستراتيجية الإقليمية الإيرانية في الشرق الأوسط -التي يخطّط لها مجلس الأمن القومي الإيراني وينفذها فيلق القدس والحرس الثوري الإيراني- يجد أنّ الموضوع أكبر من مجرد لحظة عابرة في التاريخ السياسي العراقي، لأن الوصاية الدينية لعديد من المراجع ورجال الدين الشيعة على الحشد وميليشياته أصبحت تقليداً دينياً متّبعاً، بحيث أصبحت كل مجموعة من الميليشيات ترتبط ب الرجل دين معين هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن طبيعة النسق العقدي لقيادات الحشد الشعبي والميليشيات التابعة له تُظهر أنه تكوين غير عشوائي الهدف والغاية، فعلى الرغم من أن الغاية الأساسية لنشأته كانت محاربة تنظيم داعش، وحماية المقدسات، فإن الغاية الأكبر من ذلك تتمثل في خلق كيان مُوازٍ داخل العراق، وتتنفيذ أهداف عابرة للحدود باتجاه دول الجوار تحديداً، ومن ثم تحوله إلى وتد أساسى من أوتاد الاستراتيجية الإيرانية في العراق والشرق الأوسط ككل. لا شك أن ظهور تنظيم داعش أعطى فرصة ذهبية لإيران للتوجه نحو تحويل أغلب الميليشيات المسلحة إلى إطار رسمية مؤسسية يجنبها حرج الاتهام بالتدخل في الشأن السياسي العراقي من جهة، والتخلص من الدعوات المستمرة من الفرقاء السياسيين العراقيين وتحديداً السنة بضرورة حلّ هذه الميليشيات من جهة أخرى. وكما ذكر في ما تقدم فإنّ أغلب الميليشيات الموجودة في الساحة العراقية كانت تشكّلت وتكونت في إيران، غير أن هذه الميليشيات تحولت بعد عام 2014 إلى مؤسسة عُرفت باسم "الحشد الشعبي".

والامر الذي ينبغي توضيحه هنا أيضاً هو أنه على الرغم من إصدار المرجعية الدينية في النجف فتوى الجهاد الكفائي في 13 يونيو 2014، فإن هذه الفتوى لم تتحدث عن تشكيل حشد شعبي بقدر ما دعت المواطنين إلى التطوع في صفوف القوات الأمنية، لهذا ظهر كثير من التساؤلات حول مدى الصلاحية الفقهية والشرعية لبقاء الحشد وميليشياته في مرحلة ما بعد داعش، لا سيما وأن لدى الفقه الشيعي قاعدة فقهية تشير إلى بطلان الفتوى ببطلان أسبابها، لتأتي بعد ذلك الضغوط الإيرانية لقطع الشك باليقين من خلال الضغط على الأحزاب الشيعية بضرورة تشریع قوانین تقضي بتحويل هذه الميليشيات إلى مؤسسة رسمية، وكان لها ذلك بإصدار قانون هيئة الحشد الشعبي والمؤسسات التابعة له، وتحوله إلى تشكيل مسلح يعمل خارج إطار المؤسسة العسكرية العراقية، ليسهل لمستشاريها وجنرالاتها العمل بحرية تامة، وهو ما أثبتته معارك ديالي والأنبار وصلاح الدين والموصى.⁽¹⁸⁾

وقد جاءت دعوة الحكومة العراقية إلى فتح باب التطوع ضمن إطار مديرية الحشد الشعبي بعد سقوط مدينة الموصل بيد تنظيم داعش، وكان أغلب المتطوعين في صفوف الحشد الشعبي من البسطاء الذين دفعتهم الحماسة الدينية والمكانة الروحية لمرجعية النجف في نفوسهم إلى الانضمام إلى صفوف قوات الحشد، غير أن النتائج كانت كارثية، إذ كانت أولى المعارك التي خاضها الحشد الشعبي ضمن الإطار الذي طرحته أعلى في مناطق حزام بغداد التي سقطت على أثرها آلاف الضحايا، مما مثل ضغطاً كبيراً على حكومة نوري المالكي، الذي استجاب بدوره لضغوط إيران بسحب كل المتطوعين باعتبارهم غير مؤهلين لخوض معارك استفزاف وحرب عصابات، والزّج بدلاً منهم بميليشيات المسلحة المدعومة بمستشارين وعسكريين إيرانيين هي مقدمتهم قاسم سليماني.

سهّلت هذه الإجراءات اندماج عشرات الميليشيات الشيعية في تلك منظومة عسكرية يُعاد تكوينها، بفلسفة وعقيدة عسكرية جديدة، فهذه الميليشيات تتمتع بما يتمتع به الجيش النظامي العراقي من مكانة في النظام السياسي، فمن الناحية المالية تدفع الدولة رواتب هذه الميليشيات، وتزودها بالسلاح والزي العسكري الرسمي، ولو جيسيتاً تمدّها الدولة بالآليات والمعدّات العسكرية بمختلف أنواعها، كما أنها تتمتع باستقلال في اتخاذ بعض القرارات العسكرية، إذ تخضع الميليشيات لقياداتها المباشرين الذين يخضعون بدورهم لإيران وحرسها الثوري، ومن ثمّ يمكنها اتخاذ مبادرات وخوض معارك دون إذن رسمي من الحكومة، وهذا ما يجعل منها أداة لتصفية الحسابات السياسية والطائفية، ويشجعها على

ارتكاب مجازر، كتلك التي ارتكبها في معارك ديالى وتكريت والفلوجة والحبانية وغيرها، كما أنها تمارس التغيير الديموغرافي باتباع سياسة التهجير، ومنع العائلات السُّنية من العودة إلى مناطقها في أكثر من مدينة عراقية، ولعل مناطق جنوب ديالى ويشرب وبلد خير مثال على ذلك⁽¹⁹⁾.

ونخلص مِمَّا تقدم إلى أن الدعم الإيراني لتشكيل الميليشيات المسلحة ومن ثم تحويلها إلى مؤسسة رسمية، يأتي في إطار سعيها لفرض هيمنتها على الساحة العراقية في مرحلة ما بعد داعش سياسياً وأمنياً، فضلاً عن ذلك سعت إيران بصورة مستمرة لترسيخ وجود الحشد الشعبي قانونياً وتشريعياً من خلال إدماجه بالجيش العراقي، وبذلك تستنسخ إيران تجربة حزب الله في لبنان، وإذا كان الحزب يشكل أحد التيارات القوية الضاربة في النظام السياسي اللبناني غير الحكومي، فإن هذه التنظيمات ستكون في عصب النظام السياسي العراقي الحكومي، فضلاً عن أنها تُعد ذراعاً رسمية أساسية لوزارة الدفاع العراقية التي تُعد أحد أهم مفاصل النظام ومصدر قوته الرئيسية، وبهذا يكون لإيران جيش رديف يدافع عن مصالحها الإقليمية خارج أراضيها، ومن ثم تكمل حلقات القوة الصلبة التابعة لإيران في دول إقليمية على قائمة أولوياتها، هي العراق وسوريا ولبنان، واليمن⁽²⁰⁾.

رابعاً: أبعاد التوظيف الإيراني للميليشيات المسلحة.. معركة الموصل نموذجاً

يأتي التحرُّك الإيراني الفاعل حالياً معركة تحرير مدينة الموصل، جزءاً من استراتيجية متکاملة الأدوار على الصعيد الإقليمي، وتهدف من خلاله إلى تقوية أدوات فعلها الخارجي من خلال عناصرها المسلحة غير الرسمية المقاتلة على الساحة العراقية والدولية، وتعنى من خلالها لتجهيز موقفها السياسي حال التحرُّكات الأمريكية الجديدة على الحدود العراقية-السورية ومُجمل الشرق الأوسط.

فمنذ الساعات الأولى لانطلاق معركة تحرير الموصل عملت إيران على التدخل في تفاصيل إدارة المعركة ونوعية القوات المقاتلة على الأرض، ففي حين كان تركيز العراق والتحالف الدولي على إنهاء هذه المعركة بأقل الخسائر، ذهب إيران باتجاه جعل النتائج المتحققة على الساحة العراقية مقدمة عملية لأي نتائج قد تتحقق على الساحة السورية، ويستدعي ذلك قراءة متأنية لطبيعة الدور الإيراني في هذه المعركة وما بعدها.

وفي يوم 16 أكتوبر 2016 انطلقت العمليات العسكرية المسمّاة «قادمون يا نينوى» لاستعادة مدينة الموصل من قبضة تنظيم داعش، وفي حين كانت الخطة العامة للمعركة تقضي بتطويق مدينة الموصل من جهاتها الثلاث (الشمالية والشرقية والجنوبية)، مع ترك

الجهة الغربية من مدينة الموصل المرتبطة مع الحدود السورية مفتوحة، رغبةً من الحكومة العراقية والتحالف الدولي لدفع عناصر داعش للخروج من المدينة باتجاه تلعفر، ومن ثم دفعهم داخل الأراضي السورية، ذهبت إيران ومن بعدها روسيا الاتحادية بالضغط على الحكومة العراقية بضرورة تطويق الجهة الغربية أيضًا، وعدم تركها مفتوحة لأسباب استراتيجية عدّة، أهمّها: عدم السماح لعناصر داعش بالعبور إلى داخل الأراضي السورية، من جهة لعدم إطالة أمد المعارك الدائرة في سوريا، وإعطاء فرصة للتنظيم بالتمدد داخل الأراضي السورية، وهذا يعني استمرارية استنزاف نظام الأسد وإيران والمليشيات المتحالفة معهما، وهما المنهكان بالأساس من الصراع الدائر هناك. ومن ناحية ثانية عدم السماح بعودة أغلب هذه العناصر إلى المناطق المتاخمة للحدود الروسية وتحديداً القوقاز، وهو الأمر الذي يفرض أعباء إضافية على الأمن الروسي غير المستقرّ أصلًا.²¹

أما عن الهدف الرئيسي من الضغط الإيراني على الحكومة العراقية للاشتراك في معركة الموصل على مستوى الإدارة والتخطيط فهو إيجاد موطن قدم جديد في منطقة خالية أصلًا من النفوذ الإيراني، وهي مدينة الموصل ذات الأغلبية السنّية، وذلك من خلال وجود الحشد الشعبي المدعوم من إيران -سواء بمستشارين أو عناصر مقاتلة- على أطراف هذه المدينة.

في هذا السياق عملت إيران منذ الساعات الأولى لانطلاق معارك تحرير المدن والقصبات العراقية من سيطرة تنظيم داعش، على التحكم بصورة رئيسية في تحركات الحشد الشعبي، من خلال انتقاء مناطق استراتيجية تخدم الأمن الإيراني وتحركاته، التي تعود بالفائدة الجيو-أمنية على الاستراتيجية الإيرانية العامة في الشرق الأوسط، فمع بدء معارك تحرير مدينة ديالى عملت إيران على تمكين المليشيات المسلّحة من السيطرة على مناطق جنوب ديالى المرتبطة بحدود مباشرة مع إيران، والمعروف أنّ أغلب سكان هذه المناطق هم من الأغلبية السنّية، وهي المنطقة التي طالما مثلّت خاصرة رخوة في جغرافية إيران خلال الحرب الإيرانية-العراقية، كما عمّدت إلى عدم السماح لأهالي هذه المناطق بالعودة إليها بعد تحريرها على الرغم من مرور أكثر من عامين ونصف على تحريرها، ومن ثم اتجهت إيران لتمكين المليشيات المسلّحة وتحديداً عصائب أهل الحق من اقتطاع قضاء النخيب التابع لمحافظة الأنبار وربطه بمحافظة كربلاء، بحجّة الخوف على الشيعة في هذا القضاء من تهديد تنظيم داعش، والهدف الرئيسي كان قطع أي تواصل جغرافي بين محافظة الأنبار مع السعودية والأردن. والسيناريو نفسه تكرّر مع جرف الصخر وطوز

خرماتو ويترقب وبلد وغيرها، ويبدو أنه سيتكرر مع قضاء تلعفر التابع لمدينة الموصل، إذ ضغطت إيران على الحكومة العراقية لجعل مهمة تحرير تلعفر خاصةً بالحشد الشعبي، من أجل التأثير على الترتيبات والتطورات السياسية والعسكرية والديمografية المتوقعة في مرحلة ما بعد داعش، حيث تهدف إيران من وراء المشاركة في تحرير تلعفر إلى التضييق على مشروع الأقاليم السنوية المزعزع طبقته، وتحجيم النفوذ التركي في شمال العراق، وتضييق الخناق على تمدد النفوذ الكردي، وتحويل تلعفر لنقطة انطلاق نحو الساحة السورية، ناهيك عن تعزيز النفوذ الشيعي عبر عملية تحرير ديمغرافي شيعي.²²

وقد أظهرت أزمة كركوك الأخيرة بين الإقليم والحكومة المركزية، مدى التأثير الذي تمتلكه إيران في إقليم كردستان من خلال وجودها عن طريق حرسها الثوري وميليشياتها المسلحة في محيط الإقليم ومدينة كركوك، فبعد زيارة قاسم سليماني إلى مدينة السليمانية في يوم 11 أبريل 2017، أُجلَ البحث في هذا الموضوع إلى مرحلة ما بعد داعش، وأشار كثير من المصادر إلى أن الجنرال الإيراني تحدث بلغة التهديد والوعيد مع القادة الكرد هناك، وكان الحرس الثوري الإيراني افتتح في وقت سابق عدداً من المعسكرات التي يصل عددها إلى تسعه، في مدينة سيد صادق التابعة لمحافظة السليمانية في إقليم كردستان، وفي منطقة بيران شهر وشنو المحاذتين لمنطقة كيلشين في إقليم كردستان العراق، وإن عدداً من ضباط وقادة الحرس يتربدون على هذه القاعدة يومياً ويُشرِّفون على بنائها، وكذلك تتمركز حالياً قوة عسكرية إيرانية للتدخل السريع تتألف من 400 جندي إيراني بالقرب من مدينة السليمانية، هذا كله إلى جانب المعسكرات التي سيطرت عليها القوات الإيرانية التابعة لحزب الحياة الحرة «بيجاك» الكردي الإيراني المتمرد في الأراضي العراقية⁽²³⁾.

كما أنه لا بد من الإشارة إلى أن مركز القيادة الشمالية للحشد الشعبي يقع في مدينة كركوك التي يقودها محمد البياتي القبادي في فيلق بدر، إذ يحتوي مركز القيادة الشمالية على 6 معسكرات قتالية تتوَّزع على مختلف مناطق مدينة كركوك، وهو ما يشير إلى مدى عمق وخطورة التأثير المليشياوي الإيراني على إقليم كردستان العراق، فبمجرد انتهاء معركة الموصل التي تتمركز فيها هذه الميليشيات في الجانبين الشرقي والغربي، تكون حلقات الاحتواء الإيراني لإقليم كردستان قد اكتملت.

أما مدينة الموصل فيبدو أن إيران ذهبت في هذا الاتجاه من خلال استراتيجية، أهم عناصرها:
1- إشراك الحشد الشعبي في معارك تحرير المدينة وتحديداً تلعفر.

2- مع تحرير الساحل الأيسر من مدينة الموصل، بدأت إيران بالتوجه نحو استراتيجية

جديدة من خلال الضغط على أحزاب عراقية موالية لها بفتح مكاتب لها في الموصل، كمنظمة بدر والمجلس الأعلى ودولة القانون، فقد أشارت المصادر إلى أن فيلق القدس التابع لقوات الحرس الثوري الإيراني فتح عشرات من المقرات العسكرية والسياسية تحت غطاء الحشد الشعبي في الجانب الأيسر من مدينة الموصل، وبينَت المصادر أن نائب رئيس الجمهورية العراقي والأمين العام لحزب الدعوة نوري المالكي يتولى الإشراف على هذه المقرات ودعمها بالأموال لكسب عدد من رؤساء العشائر السنّية والمواطنين داخل المدينة، وقال المتحدث الرسمي باسم العشائر العربية في مدينة الموصل الشيخ مزاحم الحويت، إن المالكي «نفع حتى الآن في كسب عدد من شيوخ العشائر العربية السنّية والشخصيات من الجانب الأيسر من الموصل وجنوب المدينة، ويعمل حالياً بشكل سري لتشكيل مجالس عشائرية في الموصل تابعة له بدعم مباشر من قوات الحرس الثوري الإيراني والولي الفقيه علي خامنئي»، وأضاف الحويت أنه في إطار هذا المخطط (فتح الحرس الثوري الإيراني عشرات من المقرّات، بعضها قوات مجهزة بكل أنواع الأسلحة، والأخرى أحزاب صغيرة يعمل المالكي على منحها إجازات عمل من بغداد، وهذه المقرات مرتبطة مباشرةً بالنظام الإيراني)، لافتاً إلى نشر مجموعات مسلحة تقود كل واحدة منها منطقة وتتفّذ عمليات اعتقال في صفوف المواطنين⁽²⁴⁾.

3- السماح للميليشيات المشكّلة ضمن إطار الحشد الشعبي كـ«الميليشيات الشبكية بقيادة حنين القدو»، بالقيام بعمليات سطو مسلح على بيوت المدنيين وسرقة ممتلكاتهم، فضلاً عن تنفيذ الميليشيات المسيحية بقيادة ريان الكلداني عمليات تهجير حيال العرب السنّة القاطنين في مناطق سهل نينوى، وتحديداً قضاء تلکيف، بحجّة الانتقام إلى تنظيم داعش وما شابه.

4- فرض سلطة الأمر الواقع داخل مدينة الموصل، من خلال دعم فريق سياسي على حساب آخر، فالكل يعلم حجم الصراع السياسي بين المحافظ السابق (أثيل النجيفي) المدعوم من تركيا وإقليم كردستان، والمحافظ الحالي (نوفل العاكوب) المدعوم من الحكومة العراقية وال柬埔ـشـعـبـيـ، ومن ثم فإن وجود إيران قريبة من هذه المدينة سوف يسمح لها بتحقيق ما تريد.

5- إيران تدرك أن مدينة الموصل تحظى بمكانة خاصة لدى المنظور الأمني التركي لأسباب عدة (أمنية وسياسية ودينية واقتصادية)، لذلك فهي ترى أن أي نتائج إيجابية قد تتحققها في مدينة الموصل تعني في المقابل خسارة استراتيجية لتركيا، ومن ثم يمثل الوجود الإيراني

ورقة ضغط في يد إيران في مواجهة الأتراك. وفي هذا الإطار أفادت القيادة العسكرية الأمريكية الموجودة في مطار الموصل الذي يعتبر في نفس الوقت مركزاً للعمليات المشتركة، بأنها تلقت مطالبات من تركيا مفادها رفض أنقرة إشراك الحشد الشعبي في معارك تحرير تلعفر، خصوصاً أن المعركة اليوم أصبحت على تخومها، مهدّدة باستخدام المدفعية التركية إذا اقتربت قوات الحشد إلى أطراف المدينة.

6- العراق ساحة لاستنزاف الولايات المتحدة الأمريكية، فكما هو معلوم ومع بدء معركة تحرير الجانب الأيمن من مدينة الموصل، تمركز كثير من القطعات العسكرية الأمريكية في مطار مدينة الموصل بعد تحريره من سيطرة تنظيم داعش، إلى جانب القوات المتمركزة في قاعدة القيارة الجوية، ويبلغ عدد القوات الأمريكية المنتشرة في هاتين القاعدتين 1000-500 أمريكي بصفة «مستشار - متعاقد - جندي»، ولعل زيارة كبير مستشاري البيت الأبيض جاريد كوشنير لهاتين القاعدتين خلال أبريل الماضي في أثناء زيارته للعراق، تكشف حجم الاهتمام الأمريكي بمدينة الموصل في مرحلة ما بعد داعش، أضاف إلى ذلك ارتباط هذا الموضوع بمركز القوات الأمريكية في قاعدة سعد الجوية على الحدود السورية العراقية قرب مدينة البوكمال السورية، التي نفذت من خلالها القوات الأمريكية عملية إنزال ناجحة في مدينة دير الزور تمكن من خلاله من اعتقال 21 فيadiاً من تنظيم داعش، علماً بأن عدد الجنود الأمريكيان المنتشرين في هذه القاعدة يبلغ نحو 2000 جندي أمريكي، ومن المحتمل أن تلعب هذه القاعدة دوراً كبيراً في معركة الرقة المرتقبة، كما أنها من المرجح أن تكون البديل الناجح لقاعدة أنجرليك التركية، لما تتمتع به من موقع استراتيجي مهمٌّ لكونها تطلّ على أربع جبهات رئيسية في الوسط والعمق العراقيين والعمق السوري والبحر الأحمر واليمن، ومن ثم فإن إيران تدرك جيداً أنها الهدف القادم بعد إنهاء داعش، وعليها الهروب إلى الأمام لدرء مخاطر المستقبل، ولعل عملية قتل فني أمريكي في بداية هذا الشهر في الجانب الأيسر من المدينة تشير إلى مدى عدم الارتياح الإيراني من الوجود الأمريكي في محيط مدينة الموصل، وعلى الرغم من نفي قيادات الحشد ضلوعها في هذه العملية فإن التحقيقات الأمريكية أكدت ذلك.

إن التحدى القادم الذي ينتظر مدينة الموصل مخيف جداً، فضلاً عن التداعيات الإقليمية والدولية المحتملة التي قد تُقرّزها خسارة تنظيم داعش للموصل، ففي الوقت الذي يخشى فيه كثير من القوى (مثل تركيا ودول الخليج العربية) الأضرار والمخاطر المحتملة لهذه المعركة وانعكاسها عليها سلباً، تتطلق قوى أخرى (إيران) من حسابات

جيوبوليسيجية متعددة مرتبطة بدوائر تحركها الخارجي على مستوى الإقليم ككل، من خلال ربط المكاسب المتحققة في معركة الموصل بالملف السوري، وعليه فإن نظرة استراتيجية معتمدة إلى ما تستوي إيران لفعله في الأيام القادمة، خصوصاً بعد تصاعد حدة الخلاف مع إدارة دونالد ترامب الجديدة، تؤدي بأن مستقبل المدينة مفتوح على كل الخيارات، نظراً إلى تشعبه وامتداده إلى أكثر من منطقة جغرافية.

خامساً: مستقبل الميليشيات المسلحة بعد معركة الموصل

مع انتهاء معركة الموصل تصاعد كثير من الأصوات حول مستقبل هذه الميليشيات المنضوية تحت اسم «الحشد الشعبي» في مرحلة ما بعد داعش، فبينما أشار البعض إلى حلّها أو إدماجها ضمن المؤسسة العسكرية العراقية أو تحويلها إلى الممارسة المدنية كمؤسسات ومنظمات مجتمع مدني، ذهب النّيّار الغالب الذي يمثله قادة الحشد الشعبي إلى ضرورة تحويل هذه الميليشيات إلى مؤسسة مستقلة حالها حال المؤسسات الأخرى التي أُنشئت بعد احتلال العراق كـ«النراة والشهداء والسجناء السياسيين» لها قوانينها وأنظمتها التي تحكمها بمعزل عن الأنظمة والقوانين العامة. وبناءً على ذلك أصدر مجلس النواب العراقي في جلسته المنعقدة في 26 من نوفمبر 2016 قانون «هيئه الحشد الشعبي والقوات التابعة له»، وعلى الرغم من أن القانون لم يتطرق إلى الأمور الجوهرية لهذه الهيئة من حيث الواجبات المنوطة بها وهيكليتها وأالية ارتباطها بوزارة الدفاع العراقية، فإن تشريع هذا القانون بالجملة جاء مخالفًا في صياغته للدستور العراقي الدائم 2005، الذي يحظر تشكيل الكيانات والمؤسسات ذات البعد الطائفي والعرقي والقومي، فضلاً عن أن هذا القانون سيكون مبررًا لكثير من الطوائف والقوميات للاتجاه نحو تأسيس ميليشيات عسكرية خاصة بها، قومية كانت أو إثنية، ومن ثم سنكون أمام دول داخل دولة، وهو ما أشار إليه مقتدى الصدر في دعوته إلى حل هذه الميليشيات المنضوية ضمن الحشد الشعبي لما تمثله من خطر على مستقبل العراق والمنطقة⁽²⁵⁾.

في حقيقة الأمر يكتفى التكهن بما سيكون عليه وضع هذه الميليشيات من حيث طبيعة الأدوار والوظائف التي ستقوم بها خلال المرحلة المقبلة كثير من الفموض والريبة، فبعد تحويل أغلبها إلى مؤسسة رسمية ضمن اسم «الحشد الشعبي» التابع للمؤسسة الأمنية العراقية، أصبح وضعها القانوني يؤهّلها للاضطلاع بإدوراً واسعة خلال المرحلة المقبلة سياسياً وأمنياً واقتصادياً وحتى اجتماعياً.

١- على المستوى السياسي: يمكن القول إن المرحلة المقبلة ستشهد انعماساً سياسياً شديداً من القوى السياسية التي تبني خطاب هذه الميليشيات، فهي من خلال الحشد الشعبي أصبحت اليوم الحاضنة الأكثر ثباتاً وقوة في الوسط السياسي الشيعي، وهو ما سيشكل ضغطاً على القوى المدنية التي تحاول أن تثبت نفسها في الانتخابات القادمة على مستوى مجالس المحافظات أو الانتخابات البرلمانية، ويبدو أنه يوجد توجّه حقيقي نحو هذا الهدف، فنوري المالكي لا ينفك في هذا المجال وهو يتحدث باسم الحشد الشعبي في كل مناسبة يحضرها، يحاول تحقيق هدفين أساسيين: أولاً الظهور بمظهر الممثل الرسمي للحشد الشعبي أمام الوسط السياسي الشيعي، وثانياً سحب البساط من تحت أقدام القوى السياسية الشيعية الأخرى كعمار الحكيم ومقتدى الصدر، اللذين يتبنّيان خطاباً تصالحياً بعض الشيء، بالمقارنة مع الخطاب الذي يمثّل نوري المالكي، فال الأول شرع بطرح مشروع التسوية السياسية للخروج من الأزمة العراقية المستعصية من خلال تجميل الفرقاء السياسيين العراقيين على طاولة واحدة لم تر النور بعد، وهو ما يفسره المالكي بأنه يأتي على حساب طموحه السياسي بالعودة إلى رئاسة الوزراء مجدداً، أما الثاني فيقود تياراً شعبياً هدفه إسقاط المشروع الذي يتبنّاه نوري المالكي بكل الوسائل المتاحة، ولعل استمرار المظاهرات الشعبية في ساحة التحرير في بغداد خير مثال على ذلك. من ثم فلا بدّ من الإشارة إلى أن المرحلة السياسية المقبلة ستشهد ما يأتي:

أ- توجّهاً عاماً من الواجهة السياسية للحشد الشعبي للدخول في الانتخابات القادمة بكل قوّة، لتبثّيت مكانته سياسياً إلى جانب قوته العسكرية التي أصبحت مشروعة بموجب القانون والدستور.

ب- استثمار الانتصارات التي حقّقها على تنظيم داعش، وإعطاؤها زخماً سياسياً، لإيصال رسالة مفادها أنه الضامن الوحيد للمكتسبات السياسية التي حقّقها الشيعة بعد عام 2003.

ج- السعي لضمان كسب الدعم الإيراني بكل أشكاله، فعلى الرغم من أن الفتوى التي أطلقتها المرجعية الدينية في النجف والمتمثلة في دعوتها «للحجّاد الكفائي» بعد سيطرة تنظيم داعش على مساحات واسعة من العراق، لم تتحدد عن تشكيل الحشد الشعبي، بل دعت المواطنين للانضمام والتطوع في صفوف القوات الأمنية العراقية، فإن الحشد سيتجه إلى تثبيت مكانه سياسياً بكونه حشدًا يمثّل مشروعًا سياسياً يتجاوز الأطر الدينية، التي عرّضته لكثير من الانتقادات بكونه حشدًا يمثّل مذهبًا بعينه.

٢- على المستوى الأمني: على الرغم من صدور قانون هيئة الحشد الشعبي والقوات التابعة له، فإن القانون لم يحدد طبيعة المهام التي من الممكن أن يقوم بها الحشد، تحديداً خلال المرحلة المقبلة، فالیوم الحشد الشعبي من خلاله الميليشيات المسلّحة يخوض حرباً ضرورةً ضد تنظيم داعش، أما السؤال الذي يُطرح هنا فهو: "ماذا بعد داعش"؟

على الرغم من أن نوري المالكي صرّح مراراً وتكراراً بأن مهمّة هذه الميليشيات لا تنتهي عند الموصل وحسب، بل تمتد إلى الرقة وحلب واليمن والبحرين، فقد أشار زعيم عصائب أهل الحق قيس الخزعلي إلى أن منظمته ماضية في مشروعها لإقامة ما سماه «البدر الشيعي» لا «الهلال الشيعي»، ومن ثم فإن هذا يكشف توجّهاً حقيقياً للدور الكبير الذي من الممكن أن تؤديه هذه الميليشيات، والذي من الممكن أن يتجاوز دور الحرس الثوري الإيراني في منطقة الشرق الأوسط. أما على المستوى الداخلي فيتوقع أن تشهد الساحة العراقية احتقاناً أمنياً خلال المرحلة المقبلة، وذلك للأسباب الآتية:

أ- عدم وضوح طبيعة المهام الأمنية التي من المتوقع أن تقوم بها هذه الميليشيات في المرحلة المقبلة، مما يجعل تدخلها انتقائياً، وحسب ما تستدعيه الحاجة.

ب- إذا ما دخل الحشد الشعبي الساحة السياسية العراقية مشروعًا سياسياً أو كتلة برلمانية، فإن هذا يجعلنا نقف أمام حالة مركبة للوضع الداخلي العراقي، ومن ثم فمن الممكن أن نشهد ولادة تجربة سياسية وأمنية جديدة في العراق، تشبه إلى حد بعيد تجربة حزب الله في لبنان.

ج- افتتاح كثير من عناصر الميليشيات المنضوية ضمن الحشد الشعبي مراكز أمنية ونقاط تفتيش في الشوارع العامة، وتنفيذ اعتقالات دون أوامر قضائية، ولعل حادثة اعتقال الصحافية أفراح شوقي بسبب نشرها مقالاً على شبكة الإنترنت انتقدت فيه ظاهرة حمل أفراد هذه الميليشيات السلاح، تمثل دليلاً واقعياً لطبيعة الدور الترهيبى الذي تؤديه هذه الميليشيات.

د- تنفيذ ميليشيات الحشد الشعبي عمليات دهم وتفتيش لمناطق حزام بغداد ذات الكثافة السكانية، تحديداً في مناطق التاجي وأبو غريب والطارمية، في مخطط يبدو أنه سيستمر خلال المرحلة القادمة، لإفراغ هذه المناطق من الوجود السنّي، في إطار سياسة إيرانية لخلق جيوب أمنية تتطلّق منها نحو مناطق شمال بغداد مستقبلاً.

هـ- إشارة قيادات هذه الميليشيات الدائمة إلى كون قوتها العسكرية أصبحت تفوق القوة العسكرية للجيش العراقي، وما يؤكد ذلك توجّه قيادات هذه الميليشيات إلى إبراز مكانتها المؤثرة في الساحة العراقية.

و- تَوَجُّهُ هذه الميليشيات إلى تَبْنِي سياسة فرض الشرعية بالإكراه أو التوْدُد، فبعد دخولها مدينة تكريت جَنَّدَت ميليشيا عصائب أهل الحق كثيرًا من أبناء العشائر السُّنِّيَّة، وهو ما يذكر حالياً في بغداد والموصل والأنبار وغيرها، وفي حالة رفض أبناء هذه المدن الانضمام إليها تكون النتيجة التصفية أو الاعتقال بتهمة التعاون مع داعش، وهو ما يشير إلى أنه إذا استمرت هذه الحالة فسنكون أمام مجتمع ميليشياوي مُشرِّعٌ.

ز- الأهم من ذلك أن المرحلة المقبلة ستشهد صراعاً حقيقياً بين الحشد الشعبي والأجهزة الأمنية العراقية الأخرى، كجهاز مكافحة الإرهاب المدعوم أمريكيًا، والشرطة المحلية والشرطة الاتحادية التي تخضع لجهات سياسية أخرى قد تصطدم مع المشروع الذي يتبنّاه الحشد الشعبي.

3- على المستوى الاقتصادي: على الرغم من حالة التقشف الاقتصادي التي يعاني منها العراق في الوقت الحاضر، فإن الحشد الشعبي يسير بخطى ثابتة لتحقيق نوع من الاستقلال الاقتصادي، الذي قد يعطيه هامش حركة واسعاً في المرحلة المقبلة.

أ- الملاحظ أن التخصيصات المالية للحشد الشعبي في تصاعد مستمر، ففي عام 2015 قُدرت موازنة الحشد بـ 6 تريليونات وستة وثلاثين مليار دينار، في حين سجلت ميزانية عام 2016 تريليوناً و160 مليار دينار عراقي، أي نحو مليار دولار أمريكي، أما موازنة عام 2017 فخصصت ثلاثة تريليونات دينار للحشد الشعبي، مخصصات تشغيلية واستثمارية، على الرغم من حالة التقشف والأزمة الاقتصادية التي يمر بها العراق حالياً، مما يكشف الحجم الكبير من الأموال المخصصة للحشد الشعبي، بما يفرض أعباء اقتصادية جديدة على ميزانية الدولة الاتحادية في المستقبل.

ب- الاستقطاعات المستمرة من رواتب موظفي الدولة التي تصل إلى حد 4% للحشد الشعبي.

ج- التبرُّعات المستمرة من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

د- أسهم قرار البرلمان العراقي في 22 أكتوبر 2016 حظر استيراد وبيع وتناول المشروبات الكحولية في العراق، في ارتفاع الأرباح المالية لهذه الميليشيات عن طريق تنفيذها عمليات تهريب الحشيش والخشاش والمخدّرات من إيران، وهو ما يمثّل مورداً اقتصادياً كبيراً لهذه الميليشيات⁽²⁶⁾.

أما الدعم المالي الإيراني ف يأتي من خلال ما تدفعه الحكومة الإيرانية من رواتب شهرية لأعضاء الميليشيات، وكشفت عن هذه الحقيقة المعارضة الإيرانية (المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية) قبل عقد من الزمن، فهذه الحركة نشرت قائمة تتضمّن أسماء

31690 من العمالء العراقيين للحرس الثوري الذين يتقاضون رواتب من إيران. وأفادت وكالة الصحافة الفرنسية بأن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تمول وتسليح أكثر من 80 ألفاً من عناصر الحشد الشعبي في العراق، فضلاً عن تمويل الميليشيات التابعة للحرس الثوري الإيراني في العراق أيضاً تحت غطاء المساعدات التقنية والعمانية أو الخيرية في العراق، وقال الجنرال رستم قاسمي، الرئيس السابق لمقر خاتم الأنبياء للحرس الثوري، في عام 2014، إن إيران قدّمت حتى الآن 5 مليارات دولار للخدمات التقنية والهندسية للعراق، ناهيك بمؤسسات إيرانية تمول هذه المجموعات مثل اللجنة العليا العراقية الإيرانية المشتركة واللجنة العراقية الإيرانية المشتركة للتعاون التجاري والاقتصادي التي تأسست في عام 2005⁽²⁷⁾.

ومن خلال ما تقدّم ذكره، يمكن القول إن الاستقلال الاقتصادي للحشد الشعبي يوسع نفوذه و يجعله غير خاضع لسيطرة أي جهة رسمية، وقد يساعد ذلك على لعب دور مستقل وعابر للسلطات في العراق في المستقبل.

4- على المستوى الاجتماعي: يمكن القول إن الحشد الشعبي بدأ حراكاً فعلياً ليس له قيادة محددة في مراحله الأولى، طارحاً نفسه في إطار مواجهة مصرية مع تنظيم داعش، ثم تحول إلى مؤسسة رسمية لها قانونها وأنظمتها، وبسبب تطورات الأحداث، خصوصاً بعد كثير من التضحيات والخسائر التي قدّمها، يسعى لطرح نفسه في إطار مشروع اجتماعي-سياسي شامل يعبر عن الأغلبية الشيعية.

في هذا الإطار لعبت القنوات الفضائية دوراً كبيراً في ترسیخ الصورة الذهنية التي تريدها عند المتلقى البسيط، وتأتي في مقدمة هذه القنوات فضائية «آفاق» التابعة لنوري مالكي، و«النجباء» التابعة لميليشيا النجباء، وقناة «الغدير» التابعة لميليشيا بدر، وقناة «العهد» التابعة لميليشيا «عصائب أهل الحق»، وفضائية «الطيف الجديد والمنهج»، وهي من فضائيات تيار مقتدى الصدر، وقناة «الفرات» التابعة للمجلس الأعلى بزعامة عمار الحكيم، وقناة «بلادی» التابعة لوزير الخارجية العراقي إبراهيم الجعفري.

كما أن «حزب الله» العراقي يملك قناة «الاتجاه»، وهناك قنوات أخرى مثل «الحشد» و«حشتنا»، و«كريلاء» و«النجف» و«الثقلين» و«الولاية» و«دعاة» و«المنهاج» و«الأربعينية»، و«الحجّة» و«الأهواز» و«الأنوار» و«الرجعية» و«الحوza العلمية» و«المهدي» و«فدىك» و«الإمام الحسين» و«العباس» و«النبراس» و«الصادق» و«الإيمان» و«الإباء» و«الковفة» و«الغدير» و«الإشراق»، إلخ. وهذه القنوات تعمل على تمجيد الحشد الشعبي والحرس

الشوري الإيراني وميليشيا «زينبيون» الباكستانية و«فاطميون» الأفغانية، وتُظهر جرائمهم على أنها ضد «أحفاد يزيد»، كما حصل في تكريت وديالى وجرف الصخر والموصل وحلب وتعز وحمص وعرسال وطرابلس الشام وصيدا، وبضاف إلى ما تقدّم أن هذه الميليشيات أطلقت بإشراف إيران فضائيات وإذاعات بلغات مختلفة، منها الكردية والإنجليزية والأذرية والفرنسية والبوسنية والهوسا والبشتونية والسواحيلية⁽²⁸⁾.

هذا كلّه لعب دوراً في زيادة حجم التعاطف الشعبي الشيعي مع الحشد الشعبي، فأصبح يتمتع بحاضنة اجتماعية كبيرة، ولعل لفظة «الحشد الشعبي المقدس» أو «رجال الله» أو «حشد الله»، كلها مصطلحات تحمل كثيراً من المضمون والمدلولات، التي تشير إلى عمق المكانة الكبيرة التي يحتلّها الحشد الشعبي في نفوس الشيعة، بحيث أصبح خطأ أحمر لا يمكن تجاوزه، أو حتى انتقاده، باعتباره أقدس الأقدس، ومن ثم فإن المرحلة المقبلة ستشهد سعياً متواصلاً لزيادة وتعزيز هذه المكانة اجتماعياً وشعبياً.

5- على المستوى الديني: تطرح مسألة الولاء العقدي للميليشيات المسلحة في العراق تحديّاً كبيراً خلال المرحلة المقبلة، خصوصاً في مرحلة ما بعد السيستاني، فمعلوم أنَّ أغلب الميليشيات المسلحة العاملة في العراق تدين بالولاية العامة للولي الفقيه في إيران على خامنئي، وهو الأمر الذي فرض بدوره كثيراً من الضغوط على مرجعية النجف، كما أنه مثل في الوقت نفسه تحديّاً نتيجة الخطاب الإيراني المتطرف الذي انعكس على سلوكيات هذه الميليشيات في ساحات المعارك، لا سيما بعد تزايد انتهاكاتها الإنسانية، وهو الأمر الذي دفع المرجعية الدينية في النجف إلى تشكيل بعض الفصائل المسلحة التي تعمل تحت مظلتها، كفرقة العباس القتالية وعلى الأكبر.

والسؤال الذي يُطرح هنا: ماذا بعد السيستاني؟ فلا يخفى على أحد أن المرجعية الدينية في النجف وعلى رأسها على السيستاني لطالما تجنبت تبني الخطابات الطائفية والحادية حيال دول الخليج، تحديداً السعودية والبحرين، بل ووصلت حدّة الانتقادات التي لحقتها نتيجة عدم إصدارها فتوى تشجع الشيعة في البحرين وال سعودية بالخروج ضدّ النظام السياسي هناك، أو حمل السلاح إلى جانب نظام بشار الأسد، إلى اعتبار ذلك خروجاً عن الإطار العام للسياسة الإيرانية الطائفية في المنطقة، وهو ما سيجعل إيران تفكّر ملياً في الشخصية التي ستتأتي بعد السيستاني.

كذلك مثل تأييد المرجعية الضمني لمبادرة مقتدى الصدر بحلّ الحشد الشعبي بعد انتهاء داعش، ضربة قوية للمشروع الإيراني في العراق، ولعلّ تعيين السفير الإيراني

الجديد في العراق يأتي جزءاً من توجه إيراني عامٌ بوضع خطوط عامة لمرحلة ما بعد السيستاني، بحيث تضمن مجيء شخصية دينية تتبنّى الخطاب السياسي الإيراني وتوجهاته، وعلى الرغم من بروز بعض الأسماء المرشحة لخلافة السيستاني كمحمد باقر الإيرواني وعبد الأعلى السبزواري و(ابنه) محمد رضا السيستاني، فإنها ستبقى تكتنف لا أكثر، كما سيسعى خامنئي أو من سيأتي بعده في هذا الإطار لتوسيع دائرة النفوذ الإيرانية في النجف، إلا أن سلطته هناك ستكون مقيدة بعاملين: أولهما أن هذه السلطة تتبع في إيران من مكانته السياسية في طهران أكثر من مكانته الدينية في قم، وثانيهما أنه ليس لديه كثير من الممثلين الذين يستطيعون ممارسة نفوذهم في النجف، فمحمد الهاشمي الشاهرودي، عضو مجلس خبراء القيادة الإيراني من مواليد النجف، ليس لديه سوى مكتب صغير وبضعة تلاميذ هناك، أما كمال الحيدري، وهو مرجع عراقي درس في النجف ومقيم في مدينة قم، فينتمي إلى مذهب شيعي إصلاحي لا يحظى بشعبية بين كثير من العراقيين⁽²⁹⁾.

لكن لا بد من القول إن المرحلة القادمة قد تشهد نفوذاً إيرانياً متضاداً داخل الحوزة العلمية في النجف، للتأثير على الخيارات الدينية الشيعية الخاصة باختيار المرجع الأعلى القادم في العراق، وكذلك قطع الطريق على الجناح الذي يتبنى أو على الأقل يفرد خارج الإطار الطائفي الإيراني، وبالتالي ستلعب الميليشيات المسلّحة دوراً حاسماً في هذا المجال، كما ستنتفي من هذا التغيير إذا حدث.

خاتمة

لا يخفى على أحد أن الميليشيات المسلّحة لعبت دوراً كبيراً في إعادة قولبة الوضع العراقي، تحديداً بعد عام 2003، إذ أدى كثیر من المتغيرات المتمثلة في انعدام سيادة الدولة والقانون والفراغ الأمني، إلى إنعاشهما وانتشارها بشكل كبير، ليأتي الدور الإيراني بعد ذلك ليعطيها قوة كبيرة من حيث الفاعلية والتأثير، إلى الحد الذي جعل سلطة الاحتلال الأمريكي المتمثلة في الحاكم المدني بول بريمر ومن بعده السفراء الأمريكي، ينددون بطبيعة الدور الإيراني المزدوج في العراق، فمن جهة راحت إيران تدعم العملية السياسية التي أنتجتها الإدارة الأمريكية بعد عام 2003، ومن جهة أخرى أخذت تدعم هذه الميليشيات بمال وسلاح لشنّ عمليات عسكرية ضدّ القوات الأمريكية، فعصائب أهل الحقّ وحدها شنت ما يقارب ستة آلاف عملية استهدفت الجيش الأمريكي والقوات العراقية، من بينها عمليات خطف أجانب، في مقدمتها خطف الخبير البريطاني بيتر مور

وأربعة من مرافقيه، وجرى تبديل زعيمها الخزعلி ومئات المعتقلين من عناصرها في السجون الأمريكية بهم خلال الفترة من 2005 إلى 2007⁽³⁰⁾.

وقد أسممت ظروف الصراع الطائفي في العراق في تعزيز دور هذه الميليشيات، من خلال تقديم نفسها كحصن قوي للدفاع عن المذهب الشيعي ومكتسباته بعد الاحتلال، وهو ما جعلها مَحَطًّا اهتمام بالغ لدى الوسط السياسي-الاجتماعي الشيعي.

وجاءت مرحلة ما بعد ظهور داعش لُتُضفي حالة من القدسية على هذه الميليشيات التي انضوت تحت اسم «الحشد الشعبي»، بحيث أصبحت موضوعاً لا يقبل النقاش أو الرأي، بل إن مجرد الانقاد قد تكون عواقبه وخيمة، ولعبت إيران دوراً كبيراً في هذا المجال من خلال رفد هذه الميليشيات بالدعم والاستشارة وأجهزة القيادة والسيطرة، بحيث أصبحت اليد الطولى التي تحارب بها إيران في العراق وسوريا وحتى اليمن والبحرين، فضلاً عن كونها أصبحت عامل قلق وتأثير لدول الجوار، بما يضع السيادة العراقية في اختبارات صعبة.

وبالحديث عن دور هذه الميليشيات خلال المرحلة القادمة، يمكن القول إن مرحلة ما بعد داعش ستلعب دوراً كبيراً في تحديد مسار عملها وتأثيرها الداخلي والإقليمي، فطبيعة الانغمام الإيراني الشديد في الشأن السياسي العراقي الداخلي وتأثيره سياسياً ودينياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وطبيعة الاستراتيجية الأمريكية الجديدة بقيادة دونالد ترامب الهدافة إلى تقليل واحتواء النفوذ الإيراني في العراق والشرق الأوسط بعد انتهاء داعش، ستضع كثيراً من علامات الاستفهام حول مآلاتها وحدود هذا الدور في المستقبل المنظور.

وبالمجمل يمكن القول إن هذه الميليشيات أصبحت تمثل أجنحة عسكرية لفيلق القدس والحرس الثوري الإيراني في العراق، على اعتبار أن كل ما تتفّذه من تحركات وما تتخذه من سياسات وما تُمْلِيه من شروط، يصبُّ في المصلحة القومية الإيرانية في المقام الأول والأخير.

قائمة المراجع والهوامش

- (1) مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية: العراق.. دولة المليشيات، 9 سبتمبر 2015: <http://rawabetcenter.com/archives/12089>
- (2) يحيى صهيب: العراق دولة المليشيات، مركز برق للدراسات والأبحاث، 2016: <http://cutt.us/F9MRY>
- (3) مركز الروابط للدراسات والبحوث الاستراتيجية: الحشد الشعبي في العراق.. النشأة والمستقبل «دراسة استقصائية»، 28 أغسطس 2016 <http://cutt.us/zuMAw>
- (4) جريدة الغد: خامنئي: إيران ستساعد الشعوب المظلومة في المنطقة، 16 مايو 2015: <http://cutt.us/1zxCG>
- (5) حسن زغوط: ميليشيات الحشد الشعبي الشيعية العراقية: من هي؟ ولن تتبع؟، رصيف 23، 25 فبراير 2015: <http://cutt.us/MfQv>
- (6) مثنى فائق العبيدي، إيمان موسى التنسس: تعامل العراق والجزائر مع الربع العربي: دراسة مقارنة في الموقف والانعكاسات، مركز بيروت للدراسات الشرق الأوسط، 25 مارس 2015: <http://cutt.us/PdWg>
- (7) مركز الروابط للدراسات والبحوث الاستراتيجية: الميليشيات الشيعية العراقية والتدخل العسكري الروسي في سوريا، 11 أكتوبر 2015 <http://cutt.us/bz5RF>
- (8) علاء يوسف: ميليشيات عراقية تعلن استعدادها للقتال باليمن، الجزيرة، في 5 مارس/ 2015: <http://cutt.us/tYrNk>
- (9) الخلاصة: حقيقة زيارة الوafd الحوثي للعراق.. من الأنف إلى اليا، في 5 سبتمبر 2016: <http://cutt.us/Va7KL>
- (10) مركز أنقرة لدراسة الأزمات والسياسات: حسابات الحرب الإيرانية ضد السعودية، 20 مارس 2017: <http://cutt.us/zMyqP>
- (11) بوابة صيدا: الحشد الشعبي العراقي يهدّد السعودية والبحرين: واجبنا نصرة شيعة البحرين.. والأحساء والقطيف في السعودية، في 21 مايو 2016: <http://cutt.us/UdBUs>
- (12) عربي 21: الحشد الشعبي يهدّد الكويت وأئتلاف المالكي يعتبرها عراقية، في 9 فبراير 2017: <http://cutt.us/YCVa>
- (13) الجزيرة: تركيا تحذر من تسليم الموصل للحشد الشعبي، في 20 اكتوبر 2016: <http://cutt.us/SHWbj>
- (14) القطران نيوز: الحشد الشعبي يتقدّم تركياً ويكتشف عن وجهته بعد الحضور، في 27 أبريل 2017: <http://cutt.us/AQ3LW>: 2017
- (15) جريدة العربي الجديد: عثمان المختار: عالم الميليشيات في العراق: 53 تشكيلًا بدعم إيراني، 24 يوليو 2015: <http://cutt.us/arXp5>
- (16) منظمة مجاهدي خلق الإيرانية: مدير استخبارات أميركا: للنظام الإيراني 10آلاف عنصر بهذه الدول، في 13 مايو 2017: <http://cutt.us/GY38u>
- (17) إياد الدينجي: مسجدي.. سفير وحاكم لبغداد، صحيفة العربي الجديد، في 2 مايو 2017: <http://cutt.us/fZNis>
- (18) خالد يابموت: ميليشيات «الحشد الشعبي» نسخة عراقية من «الباسيج» الإيرانية واستراتيجي إيراني ونظرته لمستقبل المنطقة، المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية، في 2 فبراير 2015: <http://cutt.us/p8fWG>
- (19) المصدر السابق نفسه.
- (20) وحدة الدراسات العراقية مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية: إيران وميليشيات الحشد الشعبي في العراق، في 22 أكتوبر 2015: <http://cutt.us/IHNZu>
- (21) مركز أنقرة لدراسة الأزمات والسياسات: إيران والموصل، 11 مارس 2017: <http://cutt.us/7WsfM>
- (22) المرجع السابق نفسه.
- (23) بوابة الحركات الإسلامية: إنشاء قاعدة صاروخية للحرس الثوري بكردستان.. إيران تنهي حلم الدول الكردية، في 28 مايو 2016: <http://cutt.us/O0tAW>
- (24) منظمة مجاهدي خلق الإيرانية: فيلق القدس للنظام الإيراني يفتح عشرات المقرات في الموصل تحت إشراف المالكي، في 1 مايو 2017: <http://cutt.us/n3YeQ>
- (25) المركز الديمقراطي العربي: هراس إلياس: تساؤلات حول اقرار قانون الحشد الشعبي، في 27 نوفمبر 2017: <http://cutt.us/qtXdu>
- (26) صحيفة العربي الجديد: المخدّرات تهدّد العراق: عصابات التهريب تتمدد، في 25 يناير 2017: <http://cutt.us/e2VPR>
- (27) محمد أمين: حصص الميليشيات في الشرق الأوسط من اقتصاد إيران، منظمة مجاهدي خلق الإيرانية، في 19 أبريل 2017: <http://cutt.us/gv5mi>
- (28) محمود سعيد: إعلام الميليشيات الطائفية.. نحو 100 قناة فضائية بإشراف إيراني، شبكة رؤية الإخبارية، 27 أبريل 2017: <http://cutt.us/vAxky>
- (29) Ali Mamouri and Suzanne Maloney: After the Ayatollahs: The Middle East Post-Khamenei, POLICY ANALYSIS, POLICYWATCH 2763, The Washington Institute, February 10, 2017: <http://cutt.us/cmXhZ>
- (30) الجزيرة: عصائب أهل الحق العراقية، في 12 يونيو 2013: <http://cutt.us/qxtkX>